

## مجلس أوروبا = الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا = تدعو إلى وضع حد لعمليات التسليم والاعتقال السرية

يشكل تبني الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا قراراً يهدف إلى ضمان اتخاذ دول أوروبا اتخاذ تدابير محددة لوضع حد لعمليات الترحيل والاعتقال السرية التي تنزعها الولايات المتحدة، علامة بارزة على طريق تفكيك شبكة الممارسات غير القانونية التي أدت إلى تعذيب الأفراد وإساءة معاملتهم، وإلى اختفائهم القسري.

وخلص تحقيق الجمعية البرلمانية، الذي تم برئاسة السناتور السويسري ديك مارتي، إلى أن "السلطات في عدة دول أوروبية قد شاركت بنشاط مع وكالة الاستخبارات المركزية في هذه الأنشطة غير القانونية"، عاكساً بذلك بواعث القلق التي أثارها منظمة العفو الدولية.

وقال السناتور مارتي في عرضه لما توصل إليه حتى تاريخه من معطيات: "إن من الضروري الاعتراف بأن أخطاء قد ارتكبت، وبدء العمل من أجل تحسين الأمور".

ودعت الجمعية البرلمانية الدول الست والأربعين الأعضاء في مجلس أوروبا إلى ضمان وضع حد للترحيل والاعتقال السريين، ولترحيل أي فرد إلى مكان يمكن أن يتعرض فيها لانتهاكات خطيرة لحقوقه الإنسانية، وأعدت التأكيد على التزامها المطلق بمكافحة الإرهاب بطريقة تحترم حكم القانون وحقوق الإنسان.

وأكدت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا وأمينها العام ضرورة تنظيم أنشطة أجهزة الأمن الوطنية والأجنبية لضمان تساوq ممارساتها مع احترام حقوق الإنسان وتعزيز آليات المساءلة.

ودعت الجمعية الولايات المتحدة والدول الأوروبية كذلك إلى مباشرة تحقيقات وافية وفعالة ومستقلة في عمليات الترحيل والاعتقال السرية، وإعلان نتائجها على الملأ، وتقديم المسؤولين عن المشاركة في هذه الممارسات غير القانونية إلى العدالة، وضمان تمكين الضحايا، الذين لا يزال معظمهم يقبع في زنازين السجون في أنحاء شتى من العالم، من تحقيق الإنصاف والحصول على التعويض.